

أما إذا قدم الاسم وأصبح في حيز همزة الاستفهام فإن الإنكار يتجه إليه ،
فلذا قال القائل مثلاً : « أأنت تمنعني ؟ » ، « أأنت تأخذ على يدي ؟ » صرت
كأنك قلت : إن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي ، ولست بذلك ،
ولقد وضعت نفسك في غير موضعك = هذا إذا جعلته لا يكون منه الفعل
للعجز ، ولأنه ليس في وسعه . وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه ، لأنه لا يختاره
ولا يرتضيه ، وأن نفسه نفس تأتي مثله وتكرمه . ومثاله أن تقول : « أهو يسأل
فلانا ؟ هو أرفع همّة من ذلك » ، أهو يمنع الناس حقوقهم ؟ هو أكرم من
ذاك . وقد يكون أن تجعله لا يفعل لصغر قدره وقصر همته ، وأن نفسه نفس لا
تسمو ، وذلك قولك : « أهوي يسمح بمثل هذا ؟ أهو يرتاح للجميل ؟ هو
أقصر همّة من ذلك ، وأقل رغبة في الخير مما تظن » (١٠٣) .

وتطبيقاً لدلالة التقديم السابقة يأتي تفسير قوله تعالى : ﴿ قل أغير الله أتخذ
ولياً ﴾ [الأنعام : ١٤] وقوله : ﴿ قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتكم
الساعة أغير الله تدعون ﴾ [الأنعام : ٤٠] ، فالاستفهام في الآيتين للإنكار
الذي يفيد التقريع والتوبيخ ، وقد أفاد تقديم الاسم فيهما معنى لم يكن ليتأتى
بغيره ، وكأن الآية الأولى بمنزلة قول القائل : « أأكون غير الله بمثابة أن يتخذ
ولياً ؟ أيرضى عاقل من نفسه ذلك ؟ وأيكون جهلٌ أجهلٌ وعمى أعمى من
ذلك ؟ » ، ولم لم يقدم الاسم وقيل : « أتخذ غير الله ولياً » ما أفادت الآية ذلك
المعنى ، بل انصرف الإنكار فيها إلى الفعل فقط دون زيادة (١٠٤) . ومثل ذلك
يقال في الآية الثانية .

ومن الملاحظ في باب الحذف أن عبد القاهر لم يعرض لشيء مما ذكره
العلماء قبله أمثال ابن قتيبة ، والرماني ، والخطابي ، وخاصة فيما يتعلق باستقصاء
أنواع المحذوفات كما صنع ابن قتيبة ، بل إنه في هذا الباب كان أكثر استشهاداً
بالشعر منه بالقرآن ، ولا نجد من شواهد الحذف في القرآن عنده إلا آيات
قليل (١٠٥) كلها من قبيل ما حذف فيه المفعول به .

(١٠٣) السابق ص ١١٨ .

(١٠٤) انظر السابق ص ١٢١ - ١٢٢ . (١٠٥) انظر دلائل الإعجاز ص ١٥٤ ، ١٦١ .